

تاريخ البحرين الحديث (1500 - 2002)

المؤلفان: الدكتور محمد أحمد عبدالله والدكتور بشير زين العابدين

الناشر: مركز الدراسات التاريخية - جامعة البحرين 2009

تحتل مملكة البحرين مكانة عريقة في سجل تاريخ البشرية نظراً لتوفر العناصر الحضارية فيها منذ أقدم العصور، حيث توفر لها الموقع الاستراتيجي، وتعددت فيه أنماط الإنتاج، ومصادر الثروة، بالإضافة إلى اتصالها بأغلب الحضارات القديمة وأبرز القوى في الحقب الإسلامية والحديثة. ولذلك فإنه لا بد من العناية بدراسة تاريخ البحرين عبر مختلف العصور، واستيعاب تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية ضمن الظروف الإقليمية والدولية، وطبيعة علاقة البحرين مع القوى الرئيسة في منطقة الخليج العربي، لأنه لا يمكن لأي أمة أن تنهض دون الرجوع إلى ماضيها، وتقصي جذورها الحضارية، وتبين سبل تحقيق التطور والرفي.

ونتيجة لتوفر تلك العناصر الهامة عبر التاريخ؛ فقد تميزت مملكة البحرين بقدرتها على التزامن مع التطورات العالمية في مطلع الألفية الثالثة، وذلك من خلال المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب ال جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، والذي نجح في تحقيق نهضة شاملة في البحرين، بحيث أصبحت الحاجة ملحة للإمام بهذه المرحلة الحاسمة التي تشهدها البحرين من جميع محاورها

الحضارية؛ فدراسة التاريخ والعناية به جزء أساسي من مسيرة الإصلاح والتطوير الذي ينبع من تراث المجتمع وشعوره بالفخر والاعتزاز بإرثه وماضيه. ونظراً لغياب نمط المصنفات الشاملة للحقبة الحديثة من تاريخ البحرين، فقد جاء كتاب "تاريخ البحرين الحديث 1500 - 2002" ليشمل المرحلة الحديثة من تاريخ البحرين من مختلف محاورها التاريخية.

ويشكل الكتاب مرجعاً مهماً لأي فرد يسعى إلى معرفة تاريخ بلاده من خلال جهد أكاديمي محكم وموثق. وقد هدف الباحثان إلى جمع أهم ملامح تاريخ البحرين الحديث في سفر واحد، وذلك للمساعدة في تشكيل ثقافة أساسية حول تطور البحرين السياسي خلال الفترة الحديثة والمعاصرة، بحيث يمكن أن يعتمد عليه ككتاب منهجي في تدريس مقرر تاريخ البحرين الحديث في مختلف مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.

يلقي الكتاب الضوء على تاريخ البحرين الحديث ابتداءً من القرن السادس عشر وانتهاءً بالمرحلة المعاصرة، وذلك من خلال تقديم عرض تاريخي مدعم بمختلف الوسائل التوضيحية التي تمزج بين الأصالة في المادة والمعاصرة في الطرح، مع مراعاة استخدام الأسلوب المبسط الذي يتناسب مع مختلف المستويات، ولكن دون إخلال بشمولية المادة التاريخية وتغطيتها لأهم أحداث الفترة الحديثة من خلال ست فصول:

يقدم الفصل الأول؛ البحرين: توطئة جغرافية تعريف المجال المكاني للبحرين سواء أكان إقليم البحرين أم أرخبيل الجزر. والأهمية الجغرافية لموقع البحرين الذي لعب دوراً في التطور التاريخي لإقليم البحرين وأرخبيل الجزر على حد سواء، فضلاً عن عرض الوضع السكاني سواء من ناحية النمو السكاني والتركييب السكاني، إضافة إلى مناقشة التطور الاقتصادي للبحرين منذ فترة الاقتصاد التقليدي المرتكز على صناعة الغوص على اللؤلؤ حتى اكتشاف النفط وما تبعه من إقامة العديد من المشاريع الصناعية، انتهاءً بأن تصبح البحرين مركزاً مالياً متميزاً على خريطة الاقتصاد العالمي مستفيدة في ذلك من موقعها الجغرافي وريادتها الحضارية.

أما الفصل الثاني؛ مختصر تاريخ البحرين حتى مطلع القرن السادس عشر، فيقدم عرضاً موجزاً لأهم المراحل التاريخية التي مرت بها البحرين في الحقب القديمة والوسيطه، وذلك بهدف تحقيق الاستمرارية في السرد التاريخي، وفهم طبيعة تطور الأحداث في العصر الحديث منذ فترة ديلمون عام 2800 ق.م. حتى مطلع القرن السادس عشر الميلادي. مع الإشارة إلى ضرورة أن يبدأ التاريخ الحديث لمنطقة الخليج العربي منذ القرن الثامن عشر لتمييز هذه الفترة بظهور مجموعة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تمثلت في إنشاء التحالفات القبلية العربية لكياناتها السياسية وحركة الهجرة الواسعة من داخلية إلى شرقي شبه الجزيرة العربية فضلاً عن تركيز التجارة العابرة بين المحيط الهندي وأوروبا عبر الخليج العربي.

ويستعرض الفصل الثالث؛ البحرين بين الأطماع الأوربية والإقليمية (1500-1700) تطور الأطماع الأوربية في الخليج العربي والبحرين بصفة خاصة إبان القرنين: السادس عشر والسابع عشر، إذ بذلت القوى الاستعمارية الأوربية جهودها لاحتكار تجارة المحيط الهندي والسيطرة على معابر التجارة العالمية عبر البحر الأحمر والخليج العربي. ومثلت البحرين خلال تلك الفترة أهمية كبيرة لهذه القوى الاستعمارية بسبب موقعها الاستراتيجي في تجارة العبور وما تتمتع به من موارد وثروات، كما بذلت القوى الإقليمية جهوداً مماثلة لبسط نفوذها على البحرين التي أصبحت ساحة صراع بين القوى الدولية والقوى الإقليمية ،حتى تمكن البرتغاليون من بسط نفوذهم عليها عام 1521. وبعد انهيار الوجود البرتغالي في مطلع القرن السابع عشر تنافس الهولنديون والبريطانيون للسيطرة على الخليج العربي، في حين تصارعت القوى الإقليمية للسيطرة على البحرين والتحكم بثرواتها .

ويعالج الفصل الرابع؛ العتوب وتأسيس الكيانات السياسية في شرقي شبه الجزيرة العربية منذ 1700 وحتى 1869 ظاهرة هجرات العتوب ونجاحهم في تأسيس الكيانات السياسية في الخليج العربي خلال القرن الثامن عشر في الكويت والزيارة والبحرين، حتى تدخلت بريطانيا لتحطيم قوة القواسم وفرض معاهدة السلام العامة على التحالفات القبلية العربية في فبراير 1820 وإنشائها لنظام دولي في المنطقة يقوم على سيادة بريطانيا وهيمنتها على حركة الملاحة والتجارة في الخليج العربي

مع تدخلها في الشؤون الداخلية للبحرين. وقد جاهد آل خليفة خلال هذه الفترة العصبية للمحافظة على استقلال البحرين وحمايتها من الأطماع الإقليمية والدولية.

ويتبع الفصل الخامس؛ البحرين والحماية البريطانية (1869-1971) علاقات البحرين بالقوى الرئيسية في محيطها الإقليمي والدولي في القرن التاسع عشر البحرين تحت الحماية البريطانية خلال الفترة 1880-1971. مع مناقشة الانسحاب البريطاني من البحرين ومبرراته إضافة إلى التخوفات التي نجمت عن الإعلان عنه وخاصة ازدياد وتيرة الادعاءات الفارسية/الإيرانية في البحرين التي انتهت في 11 مايو 1970 بمصادقة مجلس الأمن على تقرير لجنة تقصي الحقائق التي زارت البحرين في أواخر مارس 1970، مع مناقشة الجهود التي بذلت لتأسيس اتحاد إمارات الخليج العربي الذي أدى عدم وصول الاجتماعات التي عقدت بشأنه إلى أي نتيجة حاسمة خلال عامي 1968 و 1969 إلى إعلان البحرين استقلالها في 14 أغسطس، 1971 لتتبعها قطر في سبتمبر 1971 في إعلان استقلالها ، لتشكل إمارات ساحل عمان السبع اتحادها في دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1971.

وخصص الفصل السادس؛ البحرين بعد الاستقلال (1971-2002) لمرحلة ما بعد الاستقلال، حيث ناقش التطورات السياسية التي نشأت بعيد إعلان استقلال البحرين وإصدار دستور البحرين في يونيو 1973 عن طريق المجلس التأسيسي

ثم تشكيل المجلس الوطني كسلطة تشريعية إلى عام 1975 ثم تشكيل مجلس الشورى منذ عام 1992 حتى عام 1999.

وبتولي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة سدة الحكم في 7 مارس 1999 بدأ في صياغة مشروع إصلاحى وطني من أهم مرتكزاته إطلاق الحريات العامة ودعم حقوق الإنسان وضمان الحريات العامة وتشجيع الحوار الوطني والاهتمام بدور الصحافة وحرية التعبير ودعم حقوق الإنسان. ثم تمت صياغة ميثاق العمل الوطني ليكون وثيقة حاکمة للعلاقة بين الحاكم وشعبه. ووافق عليه شعب البحرين بنسبة بلغت 98.4% لتتحول البحرين إلى ملكية دستورية بعد أن تم تعديل دستور 1973 في 14 فبراير 2002 ليتوافق مع ميثاق العمل الوطني. كما تم إجراء الانتخابات البلدية والنيابية تحت مظلة الدستور المعدل. وكان ذلك خير دليل على نجاح المشروع الإصلاحي في توظيف مكونات الهوية البحرينية. والكتاب في النهاية جهد يستحق التقدير إذ أنه يشكل آلية لترسيخ روح المواطنة بين فئات مجتمع البحرين من خلال الوعي بالماضي ليعين على فهم الحاضر بل واستشراف المستقبل.